مَلامحُ اعتبارِ أُصُولِ التّفسِيرِ عندَ الإمامِ أبي عَمرو الدّاني في كتابه: (المكتفى في الوقف والابتدا)

ورقة علميّة مقدّمة للمشاركة في

ملتقى الإمام أبي عمرو الدّاني وجهوده في خدمة القرآن الكريم وعلومه

المنعقد – عن بُعد– يوم السّبت: 23/ 05/ 1444 هـ الموافق لـ 17/ 12/ 2022م

برعاية قسم القراءات بكلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا (فرع موريتانيا).

تقديم الدكتور مـراد خنيش
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بقسم الكتاب والسّنة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

مُلخّص:

تبحثُ هذه الورقةُ العلميّةُ ملامحَ اعتبارِ أُصُولِ التّفسير عند الإمام أبي عمرو الدّاني في كتابه: (المكتفى في الوقف والابتدا)، وهو جَانبٌ علميٌّ خافتٌ في هذا الكتاب. وقد انطلقَ العملُ من تساؤُلٍ محوريٍّ عن مدى حُضُور تلك الأصول المشتهرة في تناول الإمام الدّاني للوُقوف ودلالاتها والمعاني المتّصلة بها.

وقد أنتجَ البحثُ وأفادَ بحضُورِ تسعةٍ من الأصول التّفسيريّة المشتهرة، فَوَصَفَها ومَثَّلَ لها، وقَدَّمَ لجُمهُورها، وكان أكثر حُضُورها واعتبارهَا في مواضع الوُقُوف التّامّة والكافية، وغيرها من النّتائج المرصودة في خاتمة البحث.

الكلمات المفتاحية: الدّاني، أصول التّفسير، ملامح، اعتبار.

البريد المهني: m.kheniche@Univ-emir.dz

البريد الإلكتروني: mourad1425@gmail.com

Abstract:

This scientific paper examines the aspects of considering the principles of quranic interpretation (Usul al-Tafsir) by Imam Abu Amr al-Dani in his book titled "Al-Mukhtafa fi al-Waqf wa al-Ibtida" -"pausing and resumption"-.

The research was initiated by a central question about the extent to which these renowned principles are present in al-Dani's treatment of pausing (waqf) and its implications and related meanings.

The study resulted in identifying and illustrating the presence of nine well-known principles of interpretation. It described and exemplified these principles, presented them to the readership, and highlighted their greater presence and consideration in instances of complete and sufficient pauses (waqf tam and kafi). These findings, along with other observations, are presented in the conclusion of the research.

***Keywords*:** Dani, Principles of quranic interpretation, features, consideration

Professional Email : m.kheniche@Univ-emir.dz
Personal Email: mourad1425@gmail.com

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين..

أما بعد:

فإنّ الحديث عن الإمام أبي عمرو الدّاني حديث عن إمام من الأئمّة الكبار، لما له من أثر عظيم في خدمة القرآن الكريم وقراءاته، فهو أحد المحقّقين، وأشهر المبرّزين.

وقد شهد لَهُ بالإمامة في ذلكَ علماءُ زمانه وغيرُهم، وذكروا آثارهُ، وعرّفوا بجهوده، وكشَفُوا عن تأثيره.

غير أنّ الأعمال العلميّة جلّها كانت منصبّة على بحثِ شخصيّته الرائقة، ودرايته المتميّزة في علم القراءات وما يتّصل بها، ولكن المتتبّع لأخباره وأحواله في كتُب السِّير والتّراجم يجدُ الشّهادة له بمعرفته التّفسير والحديث، وغيرهما.

وقد جاءت هذه الورقة المتواضعة لتُبرزَ جانبًا مغمُورًا من الجوانب العلميّة عند الدّاني في كتابه: (المكتفى في الوقف والابتدا)، هو المعروف عند العلماء بـ (أصول التّفسير وقواعده).

والمقصود منه هو البحث عن مدى اعتبارِ تلكَ الأُصُول والقواعد في كتابه (المكتفى) في مواضعِ التّفسير وتَبيِينِ المعنى، لارتباط تلك المواضع بأنواعِ الوُقُوف وأحكامها وتعليلها، وغيرُ خافية على ذي لبٍّ علاقة الوقوف بالتّفسير في نصُوص الأئمّة، قال الزرّكشيّ في معرفة الوقف والابتداء:"وهو فنٌّ جليلٌ، وبه يُعرفُ كيفَ أداءُ القرآن، ويترتّب على ذلك فوائدُ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تَتَبَيَّنُ معاني الآيات، ويُؤمَنُ الاحترازُ عن الوُقُوع في المشكلات".

ومن جهة أخرى فإنّ الدّاني في مقدّمته يذكرُ مصادرهُ التي استقى منها مادّة تلك الوقوف التي أدار عليها كتابهُ، وأجلُّ مصادره أقوالُ المفسّرينَ، ممّا يَدُلُّ على أنّ العَمَلَ دَائرٌ على التّفسير مُرتَبِطٌ بِهِ.

❖ **أسباب اختيار الموضوع ومسوّغاتهُ:** يمكنُ الوقوف عند الأسباب الدّاعية إليه، وهي فيما يلي:

1- المكانة العلمية المشهورة للإمام أبي عمرو الدينّ في القراءات وغيرها من العلوم.

2- خفوتُ شخصية الإمام الدّاني في التّفسير وعلوم القرآن.

3- كون البحث في المادّة التّفسيريّة في كتاب (المكتفى) يُعينُ على تصوّر أهمّ أصول التّفسير المعتبرة في تبيين المعاني وعلل الوقوف.

❖ **إشكالية البحث:** لا بدّ أن يرتبط البحثُ في هذا الموضوع بإشكالٍ يُسوّغُهُ، وهو يُدُورُ حول التّسَاؤُلِ عن مُستوى حُضُور أُصول التّفسير وقواعده في العمليّة التّفسيريّة في مواضع الوقوف وتعليلها عند الإمام أبي عمرو الدّاني.

وتتفرّعُ عن هذا التّساؤل المحوريّ أسئلةٌ أُخرى خادمة لأفكار الموضوع وأجزائه؛ أهمّها:

1- هل كان الإمام الدّاني يُصرّح بتلك الأصول في كتابه؟ أم أنّ القراءة المتخصّصة هي الكاشفة عنها؟

2- ماهي أنواع أصول التّفسير التي كان يعتمدها ويراعيها الإمام الدّاني؟

3- ما الأثر العلميّ لاستحضار تلك الأصول التي اعتمدها الدّاني في كتابه (المكتفى)؟

❖ **أهداف البحث:**

1- التّعريفُ بأهَمّ أُصُولِ التّفسير وقواعدِهِ المعتمَدَة في مواضع التّفسير وتَبيِينِ المعاني.

2- التّأكيدُ على شخصيّة الإمام الدّاني التّفسيريّة وَحُضُورها في كُتُبه الأخرى.

3- تأكيدُ ارتباطِ علمِ الوقف والابتداء بعمَليّاتِ التّفسير وبيان المعاني.

❖ **خطة البحث:** وقد انتظمت مادّة البحث وأفكارهُ على مقدّمة ومبحث تمهيديّ وثلاثة مباحث وخاتمة.

أمّا المقدمة فقد عرّفتُ فيها بفكرة البحث وأهمّيته وأسبابه وأهدافه وخطّته وأهمّ الدراسات فيه، وأما المبحث التّمهيديّ فقد تناولتُ فيه تعريفًا مُوجَزًا بالإمام الدّاني وكتابه (المكتفى)، وذلك من خلال مطلبين: أحدهما في تعريف مُوجَز بالإمام أبي عمرو الدّاني، والآخر ففي تعريف مُوجَزٌ بكتابه: (المكتفى).

أمّا المبحث الأوّل فقد تناول أصول التّفسير المتعلّقة بنزول القرآن، وذلك عبر ثلاثة مطالب:

أوّلها: اعتبار سبب نزول الآية، وثانيها: اعتبار نُزُول الآيات دفعةً واحدةً، وثالثها: اعتبار اختلاف القراءات القرآنيّة.

وأمّا المبحث الثاني فقد عرض لأصول التّفسير المتعلقة بالحديث النّبويّ وأقوال الصحابة والتابعين، وذلك عبر ثلاثة مطالب:

أوّلها: اعتبارُ حديث رسول الله ﷺ في التّفسير، وثانيها: اعتبارُ أقوال الصّحابة في التّفسير، وثالثها: اعتبار أقوال التابعين في التّفسير.

وأمّا المبحث الثالث فقد اشتغل بأصول التّفسير المتعلّقة بإعراب القرآن والضّمائر فيه وأسلوبه، وذلك عبر ثلاثة مطالب:

أوّلها: اعتبار التّقادير الإعرابية، وثانيها: اعتبار مراجع الضّمائر والاختلاف فيه، وثالثها: اعتبار الكلّيات اللّفظيّة والأسلوبيّة.

ثمّ ختمت بخاتمة ضمّنتها أهمّ النتائج المتوصّل إليها، وأجلّ التّوصيات التي يكمل بها المسير في البحث.

❖ **الدّراسات السّابقة:** ولابدّ في هذا المقام من التنويه بجهد الدكتور السّالم مُحَمَّد محمود في بحثه الموسوم بـ (الدّاني مفسّرًا من خلال كتابه: (المكتفى في الوقف والابتدا)، وهو بحثٌ منشور في المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة أسيوط، عدد 17، (يوليو 2004)، يقع في 49 صفحة، اشتغل فيه الباحثُ على التعريف بالداني مفسّرا من خلال المادة التفسيرية في كتاب المكتفى، وأمّا بحثي فقد عنى بإبراز جانب أُصُول التّفسير في كتاب (المكتفى)، وقد استفدتُ منه في بعض الأفكار، واستضأتُ بعمله في مسائل، وذلك لتقاطع البحثين فيما يذكرهُ تحت عنوان التّفسير بالمأثور، وما أذكرُهُ من أصول تفسيريّة، وكنتُ أقصدُ إلى استحضار الدّاني لتلك الأصول واعتبارها عند تمييز الوقوف واختيار مواضعها تبعًا للمعنى؛ باعتبار مادّة أصول التفسير في كتاب (المكتفى) أكثر خفاءً من مادّة التّفسير عمومًا.

❖ هذا وقد راعيتُ طبيعة هذه الورقة العلمية، فلم أقصد التّتبّع والاستقراء التّامّ، وإنّما حاولتُ استظهارَ نُصُوصٍ وانتخابَ مواضع من كتاب (المكتفى) عَلَّهَا تكشِفُ عن الجانب المبحُوث، وتعرّفُ بالمقصود، وتؤدّي الغرض، وتشيرُ إلى غيرها، وتدلّ على طريقة الوصول إليها.

وكلُّ ذلكَ كان مُراعاةً لما يَقتضِيهِ عنوانُ البحثِ ويَستَدعِيهِ الهدفُ، وذلك فيما عبّرتُ عنه بـ: (ملامحُ...)، ليُعلَمَ أنّي لم أقصدْ التعامُل مع كتاب (المكتفى) كالتّعامُل مع كتاب مِن كتُبِ التّفسير، بل قَصدتُ تلمُّسَ مدى حُضُور الأُصُول والقواعد التّفسيريّة واعتبارها عند الدّاني مادام حديثُهُ عن الوقوف وتعليلها ضَربًا مِن أَضرُبِ التّفسير.

والذي يُقوّي الظنّ أنّ الدّاني كان يَستحضِرُهَا فَيعتَبِرُها تلك العبارة في مقدّمة كتابه، وهي قوله: "... ولم أخلِهِ مع ذلك في المواضع التي يُحتاجُ إليها من حديث مسندٍ، وتفسير وقراءة ومعنى وإعراب، من غير أن أستغرقَ في ذلك، ولم أستقصِ جميعَهُ...".

فهذه العبارةُ تشبهُ أن تكون إفادةً بأنواع المصادر والمعلومات التي يستقى منها، وهي كلُّها أوجلُّها تَصُبُّ في أُصُول التّفسير التي يُعوَّلُ عليها في بيان علل الوقوف ومتعلّقاتها اللّفظيّة والمعنويّة.

ثمّ إنّ جلبَ الدّاني للحديث المسنَدِ، والتّفسير، والقراءة، والمعنى، والإعراب إنّما هو ذكر لأبواب التّفسير التي كانت مشتهرة في زمانه وإشارة إلى بعض أصوله.

وهذا أوان الشروع في المقصود.

مبحث تمهيديّ: تعريف مُوجَز بالإمام أبي عمرو الدّاني وكتابه (المكتفى):

المطلب الأول: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أبي عمرو الدّاني:

أوّلاً: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه: اشتهر المتَرجَمُ لهُ بأنهُ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأمويّ، الدّاني، المعروف: بابن الصّيرفي. والدّني، نسبة إلى دانية التي سكنها[1].

ثانيًا: مولدهُ ونشأتهُ ورحلاته: ولد سنة 371 هـ فيما ذكر هو عن نفسه عن أبيه[2].

وقد تلقى تعليمه الأول في مسقط رأسه بقرطبة، وانتقل في بلدات الأندلس كسرقسطة، وقرطبة، وإلبيرة، فسمع عن شيوخها، وروى عنهم، ثمّ توجّه إلى المشرق مرورًا بالقيروان ثمّ بمصر إلى الحجّ، ثمّ عاد إلى الأندلس[3]. قال أبو عمرو الدّاني عن نفسه: "سمعتُ أبي رحمه الله غيرَ مرّة يقولُ: إنّي وُلِدت سنة إحدى وسبعين وثلاث مأئة. وابتدأتُ أنا بطلب العلم بعد سنة خمسٍ وثمانينَ وأنا ابن أربع عشرة سنة، وتوجَّهتُ إلى المشرق لأداء فريضة الحجّ يوم الأحد الثّاني من المحرّم سنة ثمانٍ وتسعينَ وحَجَجتُ سنة ثمانٍ، وقرأتُ القُرآنَ وكتبتُ الحديثَ وغَير ذلك في هذين العامَين، وانصَرفتُ إلى الأندلس سنةَ تسعٍ وتسعين وهي ابتداء الفتنة الكبرى التي كانت بالأندلس، ووصلتُ إلى قُرطبة في ذي القعدة سنةَ تسعٍ وتسعين والحمد لله على كل حال"[4].

ثالثًا: شيوخهُ وتلاميذهُ: لقد كثر شيوخ الدّاني الذين تتلمذ لهم وتلقّى عنهم في صغره وبعد ذلك، في قرطبة وسرقسطة وإلبيرة وغيرها، ومنهم من أخذ عنهم في رحلته إلى المشرق، فقد أخذ عن خلق كثير، وحفظ عنهم وروى وكتب.

أمّا تلاميذهُ فهم كثرٌ في بلاد الأندلس، وفي البلدان التي نزلها في المشرق وفي طريقه إليه، فقد كثروا هم كذلك، فسمعوا منه وحفظوا ورووا. وكلّ هؤلاء أو جلّهم حَفِظتْ أسماءهم الكتبُ والتّراجم التي وقعت فيها ترجمة الدّاني، وغيرها[5].

---

[1] – الصلة،لابن بشكوال، 1/ 385– 387، وينظر: جذوة المقتبس، للحميدي، ص 305.

[2] – الصلة، لابن بشكوال، 1/ 385– 387، وجذوة المقتبس، للحميدي، ص 305، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، 3/ 211.

[3] – ينظر: الصلة، لابن بشكوال، 1/ 385– 386، وجذوة المقتبس، للحميدي، ص 305، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، 18/ 77– 80، وغاية النهاية، لابن الجزري، 1/ 503.

[4] – الصلة، لابن بشكوال، 1/ 386، وغاية النهاية، لابن الجزري، 1 / 503.

[5] – ينظر على سبيل المثال أسماء عدد من شيوخه وتلاميذه في: الصلة، لابن بشكوال، 1/ 385، 386، 387، وجذوة المقتبس، للحميدي، ص 305. وغاية النهاية، لابن الجزري،1 / 503– 505، ومعرفة القراء الكبار، للذهبي، 1/ 226– 227، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، 18/ 77– 78.

رابعًا: مكانتُهُ في التّفسير: لقد كثرت عبارات العلماء والمترجمين للإمام الدّاني الشاهدة على علوّ مكانته العلمية في القراءات والتجويد وغيرها من العلوم. غير أنّ طبيعة هذا البحث تَستدعي التركيز على استظهار مكانته في التّفسير والمعرفة بمعاني الكتاب العزيز، وقد وقفتُ على عبارات شاهدة بذلك، منها ما يلي:

1- **قال ابن بشكوال**:"...وكان أحد الأئمة في علم القرآن **ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه** ...[1].

2- **وعندما ترجم الإمامُ الذهبيّ** للداني ترجمة جليلة[2] زاد قائلاً:"... قلتُ: إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، **مع البراعة في علم الحديث والتّفسير** والنحو، وغير ذلك"[3].

3- **وقال ابن الجزريّ**: " ...وسمع الحديثَ من جماعة **وبرز فيه** وفي أسماء رجاله وفي القراءات علما وعملا وفي الفقه **والتّفسير وسائر أنواع العلوم**"[4].

4- **وقال مخلوف**:"كان إمامًا في علم القرآن، **وروايته وتفسيره ومعانيه وإعرابه**..."[5].

5- **وقال الزركلي**: " أحد حفّاظ الحديث، ومن الأئمة في **علم القرآن ورواياته وتفسيره** "[6] .

6- **وممّا يشهد له بالمعرفة في التّفسير** أنّ الدّاووديّ قد ذكرهُ في طبقات المفسّرين وترجم له ترجمة ضافية[7].

7- **وممّا يدلُّ على علمه بالتّفسير لُزُومُهُ شيخَهُ المفسّرَ الإمام الفقيه ابن أبي زمنين الإلبيريّ**، وهو الخبرُ الذي ورد في ترجمته، قال الحميدي:"...سمع بالأندلس مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي زمنين الفقيه الإلبيريّ وغيره..."[8].

8- **وقال ابن بشكوال**: "وسمع من أبي عبد الله بن أبي زمنين كثيرا من روايته وتواليفه"[9] .

---

[1] – الصلة، ص 386.

[2] سير أعلام النبلاء، 18/ 77- 83.

[3] سير أعلام النبلاء، 18/ 80.

[4] – غاية النهاية، 1/ 504.

[5] – شجرة النور الزكية، 1/ 170- 171.

[6] – الأعلام، 4/ 206.

[7] – طبقات المفسرين، 1/ 381.

[8] – جذوة المقتبس، ص 305.

[9] – الصلة، 1/ 385.

خامسًا: مؤلّفاته: هي كثيرة جدّا، أخبر المترجمون له عن كثرتها وذكروا أكثرها – على تفاوت بينهم–، ومنه المطبوع ومنها المفقود. قال الذهبي:"...بلغني أن له مأئة وعشرين مصنّفا، وقفتُ على أسماء مصنفاته في تاريخ الأدباء لياقوت الحموي"[1]، وذكر ذلك الداوودي في طبقات المفسرين[2] .

أمّا عن تآليفه في التّفسير، فقد قال ابن جزي الكلبيّ: "وأما أبو عمرو فتآليفه تنيفُ على مأئة وعشرين؛ **إلاّ أنّ أكثرها في القرآن، ولم يؤلّف في التّفسير إلاّ قليلاً**"[3] .

وهي من جملة التآليف الحسان – فيما ذكر بعضها مخلوف–، قال:"من تصانيفه:... وتفسير كبير... "[4].

وأما الدكتور غانم قدوري الحمد فإنّهُ في الفصل الثاني من قسم الدراسة لكتاب (التحديد في الإتقان والتجويد) لأبي عمرو الدّاني، قد ضمّنَهُ فهرست مصنفات الشيخ الإمام أبي عمرو الدّاني التي وضعها ابنُ خير الإشبيلي الأندلسيّ، وقد بلغت فيه مأئة وتسعة عشر مؤلّفًا (119)[5].

هذا وليس غرضنا هنا تحقيق عدّة الكتب والوقوف عندها واحدًا واحدًا، وإنّما الغرض الأسمى التنبيه على كثرة تآليفه وشمولها لأنواع من علوم القرآن الكريم[6] .

وقد ذكر الدكتور عبد الهادي حمتو عددا من الرسائل المتعلّقة بقراءة كلمات ومواضع في القرآن والوقف عليها، ويحتملُ أن تكون مشتملة على مادة تفسيرية أو شيء يتصل بمعانيها[7].

---

[1] – معرفة القراء الكبار، 1/ 227.

[2] – طبقات المفسرين، 1/ 381.

[3] – التسهيل لعلوم التنزيل، 1/ 20.

[4] – شجرة النور الزكية، 1/ 170– 171، وينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الدّاني (444 هـ) إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود، تأليف الدكتور عبد الهادي حميتو، ص 34 (رقم: 66).

[5] التحديد في الإتقان والتجويد، ص 24– 41.

[6] – تنظر عناوينها وأخبارها وما يتعلّقُ بها في: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الدّاني (444 هـ) إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود، تأليف الدكتور عبد الهادي حميتو، ص 08– 79.

[7] – تنظر في معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الدّاني الكتُبَ المذكورة ذوات الأرقام: (14 إلى141) من ص 60 إلى ص 62، وتنظر وغيرها – وهي غير مقصودة كلّها – في الفصل الثاني من القسم الدراسي الذي وضعه الدكتور غانم قدوري الحمد لكتاب التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني، (ص 83 – 118)، وتنظر أربعة منها في بحث: الداني مفسّرا، للدكتور السالم مُحَمَّد محمود ص 17– 18.

هذا ويظهرُ أنّ أهمّ ما طبع منها ما يلي:

1- المكتفى في الوقف والابتداء.

2- المقنع في معرفة هجاء المصاحف ونقطها.

3- التيسير في القراءات السبع.

4- البيان في عدّ آي القرآن.

5- الأرجوزة المنبّهة.

سادسًا: وفاته: بعد عُمُرٍ مُبارك، ونَشَاطٍ دَؤُوبٍ، وجُهُودٍ مُتميّزة، وإبداع مُؤثّرٍ، توفّي الإمامُ أبو عمرو الدَّاني بدانية يوم الاثنين في النّصف من شوّال سنة أربع وأربعين وأربع مأئة (444 هـ)[1].

المطلب الثاني: تَعريفٌ مُوجزٌ بكتاب: (المكتفى في الوقف والابتدا):

أوّلاً: اسم الكتاب: اشتهر الكتاب باسم: (المكتفى في الوقف والابتدا)، وقد أشار إلى هذا الاسمُ في مقدّمته بقوله:"هذا كتابُ الوقف التّام والوقف الكافي والوقف الحسن في كتاب الله عزّ وجَلّ، اقتضَبتهُ من أقاويل المفسّرين، ومن كُتُب القرّاء والنّحويين..."[2].

ثانيًا: موضوعُهُ ومقصدُهُ فيه: أبان عنه الإمام الدّاني في مقدّمة تفسيره قائلاً: "هذا كتابُ الوقفِ التّام والوقف الكافي والوقف الحَسَن في كتاب الله عزّ وجلّ، اقتضَبتُهُ من أقاويل المفسّرين، ومِن كتُب القُرّاء والنّحويّين، واجتهدتُّ في جمع مُفترَقه، وتمييز صحيحه، وإيضاح مشكله، وحذف حشوه، واختصار ألفاظه، وتقريب معانيه، وبيّنتُ ذلك كلّه وأوضحته، ودلَّلتُ عليه، ورتّبتُ جمعيه على السُّور نَسَقًا واحدًا إلى آخر القرآن.

وهذا جهد طاقتي، وانتهاء معرفتي، ولم أُخلِهِ مع ذلك في المواضع التي يحتاج إليها، **من حديثٍ مسندٍ، وتفسيرٍ، وقراءةٍ، ومعنًى، وإعرابٍ**، من غير أن أستغرقَ في ذلك، وأَستقصيَ جَمِيعَهُ، إذْ كَانَ سلفُنَا رحمهمُ اللهُ، قد كَفونا ذلك، وشَفَوا منه في كُتُبهم وتَصنيفهم، ولأنّ غَرضَنَا في هذا الكتاب القصد إلى الإيجاز، والاختصار دون الاحتفال والإكثار، لكي يخِفَّ مُتَناوَلُهُ، وتقرُبَ فائدتُهُ، ويَعُمَّ نفعُهُ المبتدئَ الطّالبَ والمتناهيَ الثّاقبَ، وبالله عزّ وجلّ أستعينُ على ما أمّلتُهُ وقصدتُهُ، وإيّاهُ أسألُ

[1] – تنظر أخبار وفاته وتشييعه في: الصّلة، لابن بشكوال، 1/ 387، وينظر: جذوة المقتبس، للحميدي، ص 305. ومعرفة القراء الكبار، للذهبي، 1/ 228، وسير أعلام النبلاء، للذهبي ، 18/ 77- 83. وغاية النهاية، لابن الجزري، 1/ 505.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 01.

التّوفيقَ والإلهامَ للصّوابِ مِن القول والعمل، وعليه أتوكّل، وهو حسبي ونعم الوكيل"[1].

ثالثًا: طبعات الكتاب[2]: تعدّدت طبعات الكتاب، فقد طبع بتحقيقات مختلفة، متفاوتةٌ قيمتها، لعلّ أكثرها اشتهارًا ما سأذكُرُهُ:

1- المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق جديد زيدان مخلف، وأصله رسالة ماجستير، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، (1403 هـ/ 1983م)، يقع في 475 صفحة.

2- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجلّ، للإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 (1407 هـ/ 1987م)، وأصله رسالة دكتوراه، يقع في طبعته هذه بمقدماته ودراسته وفهارسه في 704 صفحة.

3- المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان، الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمان- الأردن، ط1 (1422 هـ/ 2001م)، يقع في 247 صفحة.

4- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان، تحقيق لشيخ جمال الدين مُحَمَّد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا للنشر والتحقيق والتوزيع، (1427هـ/ 2006م)، يقع بمقدماته وفهارسه في 273 صفحة.

رابعًا: وقفةٌ تحليليّةٌ مع قول الدّاني في مقدمته:(...اقتضبتُهُ من أقاويل المفسّرين...): تقدّمَ ما يفيدُ أنّ الإمام الدّاني عارف بالتّفسير، وأنّهُ من ألزم تلاميذ الإمام ابن أبي زمنين الإلبيريّ لهُ، غير أنّ هذا القول في مقدّمة كتاب الدّاني تفيدُ أيضًا معرفته بالتّفسير، بل واطّلاعه على أقاويل المفسّرين ووجوه التّأويل.

ووجه ذلك أنّ الدّاني - وهو يؤلّفُ في علم الوقف والابتدا- وجدَ نفسهُ في حاجة إلى الاستفادة من أقوال المفسرين وأرائهم وتقريراتهم ما ينفعه في تعليل الوقوف القرآنيّة تعليلاً منسجمًا مع مقاصد الآيات ومُراداتها.

---

[1]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 01.

[2] - بعضُ هذه الطبعات ذكرها الباحث كامل بن سعود بن مطيران العُنَزيّ في أطروحته: (اختيارات الإمام أبي عمرو الدّاني في علم القراءات)، ص 109، وبعضُهَا أضفتُهُ.

وكونُهُ ينقلُ أقاويل المفسّرين يُعطي من جهة أخرى درايتهُ وتمييزهُ بين صحيح الأقوال والأوجه وضعيفها، وهو دليلٌ على مكانته في العلم بتفسير القرآن الكريم.

وعبارتُهُ السّابقة أيضًا تستدعي استحضار ما تلّقّاهُ عن شيوخه في التّفسير، كشيخه المفسّر ابن أبي زمنين الذي يكثرُ من الرواية عنه، وصاحب التفسير المختصر من تفسير يحي بن سلام[1]، ويحتملُ اطّلاع الداني على تفسير يحي بن سلام مباشرةً.

كلّ ما سبقَ كان المرادُ منهُ تبريرُ الاشتغال بالموضوع– مرّة أخرى – ما دام صاحبُ الكتاب يفيدُ عن المفسّرين بمادّة تفسيريّة ثرّة خدمة لدرس الوقف والابتداء.

[1]– ينظر في الفكرة ومنهج الداني في التعامل مع هذا التفسير كلام الدكتور السالم مُحَمَّد محمود في بحثه: الداني مفسرا من خلال كتابه (المكتفى)، ص 87.

المبحث الأوّل: اعتبارُ أصول التفسير المتعلّقة بنزول القرآن: وهو ما سيظهرُ عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: اعتبَارُ سَببِ نُزُولِ الآية: تقرّر عند العلماء والمفسّرين أنّ سبب نزول الآية يُعينُ على فهمها، مُوصِلٌ لمعناها، مُزيلٌ للإشكال الذي يُتوهّمُ فيها[1].

وإذا كانت معرفة الوقوف في القرآن أو اختيارها جزءًا من طلب المعنى، فإنّ لبعض مرويات أسباب النزول تدخّلٌ في ذلك وهو أظهر في تعليل الوقوف.

وقد لوحظَ اعتبارُ هذا الأصل عند الدّاني في مواضع من كتابه، ومن أمثلته في ذلك ما يلي:

1- عند قوله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ**﴾**[آل عمران: 146]** يَستَنِدُ الدّاني في اختيار **كفاية المعنى** على الفعل (قاتلَ) فيقولُ مُعتبرًا سبب نزول الآية:" كافٍ إِذَا أُسنِدَ القتلُ إلى النّبيّ ﷺ بتأويل: قَتَلَ النّبيُّ ومعَهُ جمُوعٌ كثيرةٌ فما وَهنُوا لِقَتل نَبِيّهِم. وهذا الاختيار، **لأنّ الآية لذلك السّبب نَزَلَت.**

حدّثنا مُحَمَّد بن عليّ قال: حدّثنا مُحَمَّد بن قطن قال: حدّثنا سُليمان بنُ خلّاد قال: حدّثنا اليزيديّ، قال أبو عمرو بن العلاء في قوله:﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ ﴾ قال: قيل: قُتِل محمدٌ، لأنّهم أشاعوا أنّ النّبيّ ﷺ قُتِل يومَ أُحُد، فمَا وَهَنُوا لما أصابهم ومَا ضعفوا وما استكانوا"[2] .

2- قال الدّاني عند آية الأحزاب:"... ﴿**وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ**﴾[33] تامّ، والحديثُ المرويُّ دالٌّ على ذلك:

حدّثنا خلف بن حمدان المقرئ، قال: حدّثنا عثمانُ بن مُحَمَّد قال: حدّثنا أبو أُميَّة الطّرسوسي قال: حدّثنا بكر بن يحيى بن زبان العنزي عن مَندَل بن عليّ العنزي عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدريّ قال: قال رسول الله ﷺ: **نَزَلَت هذه الآية في خمسةٍ:** فيَّ وفي عليٍّ وفي الحَسَنِ والحُسَينِ وفَاطمةَ ﷺ:﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا** ﴿٣٣﴾﴾[3]. قال أبو عمرو:

---

[1] – ينظر في ذلك: مقدمة أصول التفسير، لابن تيمية، ص 47، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 1/ 190- 191، وما بعدهما، وينظر الحديث في أهمّيتها مُحرّرًا في: المحرر في أسباب نزول القرآن، تأليف الدكتور خالد بن سليمان المزيني، 1/ 19- 26.

[2] – المكتفى في الوقف والابتداء، ص 45.

[3] – أخرجه الداني أيضًا بهذا الإسناد في: البيان في عدّ آي القرآن، ص 25، والطبريّ في جامع البيان، 20/ 263. قال شهاب الدين ابن حجر الهيتَميّ: " أكثر المفسّرين على أنّها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين لتذكير ضمير (عَنْكُم) وَمَا بعدهُ، وَقيل: نزلت فِي نِسَائِهِ ﷺ". الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تأليف شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتَميّ،

وقال: يعني بذلك نساءَهُ وأهلَهُ الذين هُم أَهلُ بيته. وعلى هذا يكونُ الوَقفُ قَبلَهُ كافياً، والتّمام (تطهيراً)"[1].

3- ما ذكرهُ الدّاني عند قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ ﴾ [التوبة: 90]، حيث قال:"﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ تامّ، لأنَّ ما بعدَهُ نَزَلَ في العرباض بن سارية وأصحابه. ومثلُهُ﴿ مَا يُنفِقُونَ ﴾.

حدّثنا سلمة بن سعيد قال: حدّثنا مُحَمَّد بن الحسين قال: حدّثنا إبراهيم بن موسى الحوزيّ قال: حدّثنا داود بن رشيد قال: حدّثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السّلميّ وحجر الكلاعيّ قالا: دخلنا على العرباض بن سارية وهو من الذين نَزَلَ فيهم: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾الآية، وهو مريض، وذكر الحديث[2]"[3].

المطلب الثاني: اعتبارُ نُزُول الآياتِ دفعةً واحدةً: والمقصود بهذا أنّ الدّاني راعي تمام المعنى في المقطع النّازل من القرآن دفعةً واحدةً، فكأنّه يريدُ تقرير أنّه لا يُعقَلُ أن يكون ما نزلَ ناقص المعنى، بل الوقفُ عليه وقفٌ تامٌّ، لتمام مَقصِدِ تنزيلِ ذلك المقطع.

وقد بحثتُ عن تطبيقات هذا الأصل عند الدّاني فلم أجدْ إلاّ هذا الموضع في سورة العلق، عند تعليله الوقف على رأس الآية الخامسَة منها، وهي آخرُ الآيات الأُوَلِ نُزُولاً بإجماع العلماء.

1- ففي هذا الموضع يقولُ الدّاني:"سورة العلق: ﴿ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ تامّ. وقيل: كاف. ﴿مِنْ عَلَقٍ ﴾ تامّ. ومثله ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾.

حدّثنا فارسُ بنُ أحمد قال: حدّثنا أحمد بن مُحَمَّد قال: حدّثنا أحمد بن عثمان الرازي قال: حدّثنا

ص 417، وينظر للاستزادة والتوسّع في المراد بآل البيت في الآية والاختلاف في ذلك في: ص 417- 423، وينظر أيضًا: جامع البيان، للطبريّ، 20/ 262- 268، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 6/ 408- 416.

[1]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 166- 167، وينظر للاستزادة: ص 54، 241.

[2]- الحديث أخرجهُ جمعٌ منهم: الطبري في جامع البيان، 14/ 422، وابن حبان في صحيحه (مع الإحسان) (1/ 178)، باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلا وأمرا وزجرا، في ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفترق عليها أمّة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وصّحح إسنادهُ الشيخ شعيب الأرناؤوط. وينظر تخريجهُ – ومنهُ استفدّتُ- في: الاستيعاب في بيان الأسباب، تأليف سليم بن عيد الهلالي ومُحَمَّد بن موسى آل نصر، 2/ 320- 321.

[3]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص88- 89، وينظر للاستزادة: ص: 54، 166- 167،241.

الفضل بن شاذان قال: حدّثنا سهل بن زنجلة قال: قال: حدّثنا مُحَمَّد بن عمران عن مُحَمَّد بن أبي ليلى قال: حدّثنا بشر بن عمارة عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عبّاس قال: أوّلُ شيءٍ نزلَ مِن القُرآن خمسُ آياتٍ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ إلى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ "[1].

فالمتأمّلُ في هذا الموضع عند الدّاني يدركُ أنّ الدّاني رَاعَى في تَعليلِ الوقفِ التّامّ على رأس الآية الخامسة من العَلق كونها نَزلَت مع ما سبقها من الآيَات الأُوَلِ، فَكَأنَّ نزولها دفعةً واحدةً دون ما بعدها مِن آي السُّورة دَليلٌ على تمام المعنى المراد.

المطلب الثالث: اعتبارُ اختلافِ القراءاتِ القُرآنية: يعُدُّ العلماء والمفسّرون القراءات القرآنية أصلاً من أصول التّفسير، وصلتها بالمعاني والأحكام غير خافية على الدّارسين، ولأنّ الوقفَ ضربٌ من التّفسير لتعلّقه بالمعنى، فصار إذًا اعتبار القراءات هُنا- في سياق تعليل الوقوف - كاعتبارها المعهود في تفسير القرآن الكريم عمومًا ورعاية أثرها وفائدتها[2].

وقد قرّر العلماء والدارسون اتّصال الوقف بعلم القراءات وأنّ الوقف يختلفُ تبعًا لاختلاف القراءات...[3].

ومن مواضع رعاية هذا الأصل عند الدّاني ما يلي:

1- قال الدّاني عند آية آل عمران:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ تامّ على قَولِ مَن زَعَم أنَّ الرَّاسخين لم يَعلَمُوا تأويلَهُ، وهُوَ قولُ أكثرِ أهلِ العِلم مِن المفسّرين والقُرّاء والنّحويّين. وفي قراءة عبد اللهِ تصديقٌ لذلكَ:(**ويقول الرّاسخُون في العلم**).

حدّثنا سلمة بن سعيد الإمام قال: حدّثنا مُحَمَّد بن الحسين قال: حدّثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الحميد قال: حدّثنا ابن المقرئ قال: حدّثنا سفيان عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: ذُكرَ لابنِ عبّاسٍ الخوارجُ وما كانَ يُصيبُهُم عند قراءة القرآن فقال:(يُؤمنُونَ بمحكمِهِ ويَهلكُون عند متشابهه. وقرأَ:﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ**﴾.

---

[1]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 237.

[2] - تفسير القرآن الكريم - أصوله وضوابطه- ، للعبيد، ص 46- 47، وتنظر في القضية: القراءات وأثرها في الفقه الإسلاميّ، للدكتور مُحَمَّد بن عمر بازمول، وأثر القراءات في الفقه الإسلامي، للدكتور صبري عبد الرؤوف مُحَمَّد عبد القويّ.

[3]- ينظر: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، أ.د. عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، ص 50، وينظر للتوسّع بأمثلته الفصل الثالث من القسم الأول من دراسة: أثر القراءات في الوقف والابتداء، تأليف محمود بن كابر الشنقيطيّ،، ص 69- 103.

حدّثنا خلف بن إبراهيم الخاقاني قال: حدّثنا أحمد بن مُحَمَّد قال: حدّثنا علي بن عبد العزيز وحدّثنا مُحَمَّد بن أحمد قال: حدّثنا ابن الأنباري قال: حدّثنا أحمد بن سعيد قال: قوله: **(والرَّاسخُونَ في العِلمِ يَعلَمُونَ تَأوِيلَهُ ويَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ)**.

وقال بذلك جماعة من العلماء، فعلى هذا يكون الوقفُ على قوله:﴿ **وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ** ﴾، **لأنّ الرّاسخين نسقٌ على اسم الله عزَّ وجلَّ**. وفي الأوَّل هُم مرفوعُونَ بالابتداء والخبر في قوله:(يقولون آمنا به) كافٍ".[1]

2- قال الدّاني عند فاتحة سورة الجاثية:﴿ **حمٓ** ﴾ تامّ، وقيل: كاف. ﴿ **ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ** ﴾ تامّ.﴿ **لِّلۡمُؤۡمِنِينَ** ﴾ كافٍ على قراءة من قرأ:﴿ **مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ** ﴾ بالرفع. وكذلك:﴿ **لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ١١٨** ﴾ إذا قرئ (آيات) الثانية بالرفع لأنّهما مستأنفان. ومَن قَرَأَ بكَسرِ التّاء فيهما لم يَكفِ الوقفُ على الآيتين، لأنَّ ما بعدهُمَا متعلّقٌ بالعَامِل الذي في الآية الأولى، وهُو (أن) بالعطف عليه"[2].

3- وقال الدّاني عند سورة الصّافات:﴿ **مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ** ﴾ تامّ، وقيل: كاف، وذلك على قراءة من قرأ: **(بل عَجِبتُ)** بضمّ التّاء. ومن قرأ بفتحها فهو متّصلٌ بما قبلَهُ مِن الخطابِ"[3].

---

[1]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 37- 38. وينظر الخلاف في الوقف هنا وتعليله وتوجيهه في : جامع البيان، للطبري، 6/ 201/ 211، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 2/ 6- 13، وتفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، 1/ 82، وفي : 3/ 153- 169.

[2]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 194.

[3]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 176، وينظر للاستزادة: ص 25، 26، 32، 36، 39 ، 43، 62، 66- 67، 69، 70، 80، 81، 89، 90، 105، 109، 115، 136، 137، 145، 154، 159، 160، 169، 194، 195، 206، 209، 222- 223، 224، 227- 228، 229، 235- 236.

المبحث الثاني: اعتبارُ أصول التفسير المتعلقة بالحديث النبويّ وأقوال الصحابة والتابعين:

المطلب الأوّل: اعتبار حديث رسول الله ﷺ في التّفسير: لا يخفى دور الحديث النّبويّ في تبيين المعاني ودفع الإشكالات وتصحيح الفهم وتوضيح غوامض القرآن، كما لا تخفى دلالتُهُ على علوم القرآن وقضاياهُ[1].

ولقد كثرت مسائل وقضايا علوم القرآن وفنون التّفسير التي انبنتْ على الأحاديث النّبويّة، واتّصلت به اتّصالاً مباشرًا أو غير مباشر.

والمقصود هنا في باب وقوف القرآن الكريم أنّ حديث رسول الله ﷺ الوارد في التّفسير والبيان قد يقعُ شاهدًا على معاني بعض الوقوف. وقد رأيتُ نماذج لذلك في كتاب الدّاني، لعلّ أوضحها ما يلي:

1- عندما حكم الدّاني على بعض وقوف الآية الأخيرة من سورة لقمان بأنّها كافية، ساق بإسناده حديث رسول الله ﷺ الذي يدلّ على تلك المعاني التي يُفيدُها الوقف عندها، فقال الدّاني:"﴿عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ كافٍ. ومثلُهُ ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ ومثلُهُ ﴿فِي الْأَرْحَامِ﴾ ومثلُهُ ﴿تَكْسِبُ غَدًا﴾ . ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ أكفَى مِن ذلكَ.

حدّثنا علي بن مُحَمَّد المالكيّ قال: حدّثنا مُحَمَّد بن أحمد قال حدّثنا مُحَمَّد بن يوسف قال: حدّثنا البخاريّ قال: حدّثنا مُحَمَّد بن يوسف الفريابيّ قال: حدّثنا سفيان الثّوريّ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: **قال النّبيّ ﷺ: (مفاتح الغيب خمسٌ لا يعلمهنَّ إلا اللهُ: لا يعلَمُ أحدٌ ما يكونُ في غَدٍ، ولا يَعلمُ ما يكونُ في الأرحامِ، ولا تَعلَمُ نفسٌ ماذَا تكسِبُ غَدًا، ومَا تَدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموتُ وما يَدرِي أحدٌ مَتَى يَجِيءُ المطَرُ)** "[2][3].

2- عند قوله تعالى: ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾[الأحزاب: 32] قال الدّاني: "﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ كافٍ. ومثلُهُ **(في قلبِهِ مَرضٌ)، (وأَطِعنَ اللهَ ورَسُولَهُ)** تامٌّ، والحديثُ المرويُّ دالٌّ على ذلكَ:

حدّثنا خلف بن حمدان المقرئ، قال: حدّثنا عثمان بن مُحَمَّد قال: حدّثنا أبو أمية الطّرسوسيّ قال:

---

[1]- تنظر في هذا: مقدمة أصول التفسير، لابن تيمية، ص 93- 94، والموافقات، لأبي إسحاق الشاطبيّ، 3/ 230، ومقدمة تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 07، وتنظر أحوال السّنّة مع القرآن ومسائل أخرى مُكمّلة مع أمثلتها في: الترجيح بالسّنّة عند المفسّرين، للصائغ، تأليف الدكتور ناصر بن مُحَمَّد الصائغ، 1/ 32- 53.

[2]- أخرجه ابن حبّان في صحيحه (مع الإحسان)، كتاب العلم، في ذكر عدد الأشياء التي استأثر الله تعالى بعلمها دون خلقه، (1/ 261).

[3]- المكتفى في الوقف والابتدا، ص 164.

حدّثنا بكر بن يحي بن ريان العنزيّ عن مَندل بن عليّ العنزيّ عن الأعمش عن عطيّة عن أبي سعيد الخدريّ قال: قال رسول الله ﷺ: نَزلت هذه الآيةُ في خمسَةٍ: فيَّ وفي عليٍّ وفي الحسَنِ والحُسَين وفاطمة رضي الله عنهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا﴾. قال أبو عمرو: وقال: يعني بذلكَ نسَاءَهُ وأهلَهُ الذينَ هُم أَهلُ بَيتِهِ. وعلى هذا يَكُون الوقفُ قَبلَهُ كَافيًا، والتّمام (تَطهيراً)..."[1].

المطلب الثاني: اعتبارُ أقوال الصّحابة في التّفسير: لا تخفى فائدة العناية بأقوال الصحابة في تفسير الكتاب العزيز، والتّعويلُ على تفاسيرهم واعتبارهَا سنّةٌ جرى عليها المفسّرُونَ قديمًا وحديثًا.

و– في الجملة – لا يمكنُ الاستغناء عن أقوالهم وآرائهم واجتهاداتهم عند العقلاء، لما حباهم الله تعالى به من الفهم، والإيمان، ومعرفة العربية، والسّليقة العربيّة، وحسن الاعتقاد، حسن الصلة بالله تعالى، ومشاهدة التنزيل، ومعايشة الوقائع ، وحضور والأحداث[2].

وليس أدلّ على ذلك من شهادة القرآن والسّنّة على فضلهم وأفضالهم، وأنّهم خير النّاس بعد الرّسول ﷺ. وقد لوحِظَ عند الدّاني حضورُ أقوال الصّحابة رضي الله عنهم وتعلّقها بالمعاني التي تُنتِجُها الوُقُوف، وممّا رأيتُ من تلك المواضع ما يأتي:

1– عند قوله تعالى:﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾[الفتح: 04] قال الدّاني: "﴿مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ تامّ.

حدّثنا سلمون بن داود قال: حدّثنا مُحَمَّد بن عبد الله قال: حدّثنا أحمد بن عبد الرحمن قال: حدّثنا جعفر بن مُحَمَّد الرازي عن أبيه عن العلاء بن المسيّب عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن **عبد الله** في قوله: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ قال: تَصديقاً مع تصديقهم)"[3] .

2– قال الدّاني عند قوله تعالى:﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ :"تامّ... حدثنا عبد الرحمن بن عمر الشّاهد قال: حدثنا مُحَمَّد بن رجاء قال: ثنا مُحَمَّد بن الجهم قال: ثنا خلف بن هشام عن محبوب عن سليمان يعني ابن أرقم عن الزّهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جدّه عن النّبيّ عليه السّلام، أنّه قرأ:﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾. فمَن قَرَأَ بهذه القراءة وَقَفَ على قوله: ﴿شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾. ومَن قَرَأَ

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 166– 167، وينظر للاستزادة: ص26، 75، 201، 204، 240.

[2] – تنظر في هذا: مقدمة أصول التّفسير، لابن تيمية، ص95– 96، ومقدمة تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 07، وينظر قريبا منه في: قواعد التّفسير، للدكتور خالد السبت، 1/ 158.

[3] المكتفى في الوقف والابتدا، ص 200.

بفتح الميم والدّال وهي قراءة الجماعة لم يَقِفْ على ذلك وَوَقَفَ على آخرِ السُّورة[1].

المطلب الثالث: اعتبارُ أقوالِ التّابعينَ في التّفسير: لا تخفى قيمة أقوال التّابعين في تفسير كتاب الله العزيز، وفي حقول الدّراسات القرآنيّة عمومًا، وهي ما تعكسُهُ النّقول الكثيرة عنهم، ويشهدُ لهُ الاعتمادُ الكثير على أقوالهم وآرائهم، وذلك – عند البحث – راجعٌ لما يبرّرُهُ في الغالب.

ومحصّل تقريرات العلماء أنّ ذلك" لمعرفتهم بالعربيّة ومناحيها، وتتلمذهم على الصّحابة ﷺ حيث تلقّوا عنهم جميع العلوم ومن ضمنها التّفسير فسَمِعُوا منهم ما لم يسمَعْهُ غَيرُهُم"[2].

ثمّ إنّ "من التّابعين من تلقّى جميع التّفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضتُ المصحف على ابن عبّاس، أوقفُهُ عند كلّ آية منه وأسأله عنها..." [3].

ولأجل هذه القيمة والموقع لأقوال التّابعين في التّفسير كانوا أصلاً معتبرًا ومصدرًا مُعوَّلاً في أعمال المفسِّرينَ، والاستشهاد لآرائِهم.

وقد برزَ اعتماد الدّاني أقوالَ جمهرة من التابعين في سياق تعليل الوقوف ومعانيها، وهو بلا شكّ ينتقي أليَقَهَا بالموضع المراد تعليلُهُ،كاعتماده على أقوال مجاهد، وعكرمة، وغيرهما- مع تفاوت أقوال هؤلاء – صحّة وقيمة-. ومن مواضع استدعاء أقوالهم ما تراهُ في مواضع في (المكتفى)، منها ما يلي:

1- ما وقع للداني عند قوله تعالى: ﴿ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ **[لقمان: 20]**، حيث حكم على الوقف بالتّمام، ثمّ ساق بسنده إلى مجاهد في تفسير هذا الجزء من الآية، وهو يعضّدُ بذلك حكمهُ بالتمام، فقال: "...حدّثنا أحمد بن إبراهيم قال: حدّثنا مُحَمَّد قال: حدّثنا سعيد قال: حدّثنا سفيان عن حميد **عن مجاهد** في قوله تعالى: ﴿نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ ، قال: قال: هي لا إله إلا الله"[4] .

فكأنّ الدّاني – والله أعلم – يُشيرُ بهذا التّفسير الذي ساقهُ إلى أنّ الوقف على قول **(لا إله إلاّ الله)** لا بُدَّ أن يكون تامَّ المعنى، وهو المعنى الذي تَتَفرّعُ عنهُ النِّعَمُ كلّها ظاهرة وباطنة، حسّيّة ومعنويّة.

---

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 109، وينظر للاستزادة: ص 31، 41، 44، 46، 53، 54، 80، 103، 109، 111، 114، 143، 147، 230، 232.

[2] – مقدمة أصول التّفسير، لابن تيمية، ص 102- 105، ومقدمة تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 1/ 10، وينظر: تفسير القرآن – أصوله وضوابطه-، للدكتور علي بن سليمان العبيد، ص 71، وينظر قريبا منه: قواعد التّفسير، للدكتور خالد السبت، 1/ 188.

[3] – ينظر: تفسير القرآن – أصوله وضوابطه-، للعبيد، ص 71.

[4] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص163، وينظر للاستزادة: ص 154، 212، 236.

2- عند قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴾[الرحمن:48] حكم الدّاني على الوقف بأنّهُ كافٍ. ثمّ ساق بسنده إلى عكرمة في معناها ما يفيدُ كفاية الوقف عليها، فقال: "حدّثنا مُحَمَّد بن أحمد قال: حدّثنا ابنُ الأنباريّ قال: حدّثنا الكديميّ قال: حدثنا يحي بن عمر اللّيثيّ قال:حدّثنا مسلم بن قتيبة عن عبد الله بن النّعمان عن عكرمة في قول الله تبارك وتعالى:﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴾ قال: ذَوَاتَا ظِلٍّ، وأَفنَان: أغصَانٍ"[1].

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 209، وينظر للاستزادة: ص 212، وينظر للاستزادة، ص 26، 32، 33، 34، 48، 53، 55، 59، 65، 69، 75، 87، 88، 93، 94، 105، 116، 117، 122، 123، 127، 139، 142، 180، 216، 225، 234.

المبحث الثالث: اعتبار أصول التفسير المتعلّقة بإعراب القرآن والضّمائرُ فيه وأسلوبه: وهو ما يبرزُ عبر المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: اعتبَارُ التّقادير الإعرابيّة: إنّ الحديث عن التّقديرات الإعرابيّة حديثٌ عن الإعراب عمومًا، وإنّ الاشتغال بإعراب كلمات القرآن وجمله والوقوف على وجوهها الجائزة عند العلماء والمفسّرين ليس أمرًا اعتباطيًّا بل لقصد تبيين المعنى، وتمييز الأقوى[1].

ولهذا تقرّر في فوائد معرفة إعراب القرآن ما ذكَرَ السُّيوطيُّ: "معرفة المعنى، لأنّ الإعراب يميّزُ المعاني ويُوقفُ على أغراض المتكلّمين[2].

أمّا الإمام الدّاني فقد استَندَ إلى هذا الأصل في تعليل الوقوف، فكثيرًا ما يربطُ المعنى النّاتج عن تمام الوقف أو كفايته بوجهه الإعرابيّ، وربّما اعترضَ على بعضِ الأوجُهِ والتّقديرات.

ومن أظهر المواضع الدّالّة على اعتبار الدّاني لتلك التّقديرات الإعرابيّة وَوُجُوهها ما يلي:

1- قال الدّاني عند فاتحة سورة الدّخان:"إذا جعل ﴿ **إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ** ﴾ جواب القسم فالوقفُ على (**مُنذِرِينَ**) تامّ. وإن جعل (حم) الجواب فالوقفُ على (**المبِين**)"[3] .

2- قال الدّاني عند آية المعارج: "من قرأ: (نزاعةٌ) بالرفع، فله تقديران أحدهما: أن يجعلها خبر متبدأ محذوف، أي: هي نزّاعة. فعلى هذا يحسُنُ الوقفُ على قول (لَظَى) . والثّاني: أن يجعلها خبراً لـ (إنّها) بعد خبرٍ أو بَدَلاً مِن (لَظَى)، فعلى هذا يحسُنُ الوقفُ على (لَظَى). ومن قَرَأَهَا بالنَّصبِ فلهُ أيضًا تقديرَان أحدُهما: أن يُنصَبَ بـ (أعني)، فعلَى هذا يكفي الوقف على (لَظَى) لأنَّ ما بعدَها استئناف عامل. والثّاني: أن يَنصِبَهَا على الحال مِن (لَظَى) بتقدير: تَتَلَظَّى في هذه الحال، فعَلَى هذا لا يُوَقفُ على (لَظَى)"[4].

---

[1] – ينظر في أهمية الإعراب وفائدته: مشكل إعراب القرآن، لأبي مُحَمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيروانيّ، 1/ 63- 64، وينظر فيما ينبغي أن يُحملَ على أحسن إعراب وأحسن تركيب في: مقدمة البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسيّ، 1/ 10.

[2] – الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، 4/ 1219- 1220.

[3] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 193.

[4] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 222، وينظر للاستزادة: ص، 28، 29، 30، 38، 40، 58، 59، 60- 61، 64، 70، 71، 73، 74، 87، 88- 89، 100، 102، 120، 128، 131، 142، 143، 177، 190، 197، 200، 210، 212، 218، 227، 229، 231،232، 239.

المطلب الثاني: اعتبارُ مراجعِ الضّمَائر والاختلاف فيه: فإنّ تعيين مرجع الضّمير مُؤثّرٌ في المعنى، وتزداد الحاجة إلى ذلك عندما تتعدّدُ الأقوال في تعيين المعنى الذي يرجع إليه الضّمير، ومع ذلكَ تتحكّم في تعيين مرجع الضّمير معان أخرى وآثارٌ وأقوالٌ[1].

ولهذا كان للدّاني حظّ من العناية بمراجع الضّمير وبيانها عند تمييزه بين أنواع الوقف، ومن مواضع ذلك التي توضّحُهُ ما يلي:

1- عند آية الأنفال:﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾**[33]** حكم الدّاني على الوقف بأنّهُ كافٍ، فقال: "كافٍ على مذهبِ من جعلَ الضّمير في قوله:﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ﴾ للكُفَّار. وقال الضَّحَّاك: هو للمؤمنين، فعلى هذا يَتِمُّ الوقفُ على:﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾لأنّهُ منقطعٌ ممَّا قبلَهُ، والضّميرُ في قوله:﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ للكُفَّار بِلا خلافٍ"[2].

2- قال الدّاني عند آية الأحزاب: ﴿يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾**[44]** تامّ **إذا جَعَلتَ الهاءَ في (يَلقَونَهُ) لِلَكِ الموت. قال البراء بن عازب:** (لا تُقبَضُ رُوحُ مُؤمنٍ إلّا سَلَّم عليه). وكذلك إن جُعِلَت للمُؤمِنِ، يَعني أنَّ الملائكة تُحيّيهِ وتبشّرُهُ عند الموت. وكذلك إن جُعِلَت للمُؤمِنين في الجنّة، تُحيّيهم الملائكةُ كقولِهِ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾**[الرعد]**.

حدّثنا مُحَمَّد بن عبد الله قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا علي بن الحسن قال: حدّثنا أحمد بن موسى، يكنى أبا داود قال: حدّثنا يحيى بن سلام عن حَيوَةَ بنِ شُريح قال: **(إنّ الملائكة تأتي وَليَّ الله عند الموت فتقولُ: السّلام عليك يا وليّ الله، الله يقرأ عليك السّلام. وتبشّرهُ بالجنّة). فإن جَعَلت الهَاء في (يَلقَونَهُ) لله عزَّ وَجَلَّ كَفَى الوقفُ على (سَلَام) وَلم يتِمّ، والتّمَامُ (أجرًا كريمًا)..."**[3].

---

[1] – تنظر دراسة أمثلة حول أثر اختلاف مرجع الضمير في الوقف والابتداء في بحث: اختلاف مرجع الضمير وأثرهُ في تنوّع الوقف والابتداء، إعداد الدكتور هادي حسين عبد الله فرج، ص 85- 126.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 83- 84.

[3] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 167، وينظر للاستزادة: ص 83- 84، 139، 167، 154، 194.

المطلب الثالث: اعتبارُ الكُلِّيات اللّفظيّة والأسلوبيّة: المقصود بالكلّيات هنا:"الألفاظ والأساليب الواردة في القرآن الكريم على معنى مطّرد"[1].

ويظهر هذا الجانب في كتاب (المكتفى)، ويصرّحُ الدّاني– أحيانًا – بما يشبهُ القواعد، والغرض من ذلك تنبيه الدّارس على المعاني التي تندرجُ ضمن نظام أسلوبيّ قرآنيّ واحدٍ.

فيُستفادُ من ذلك في جمع المتناظرات والمتماثلات في الوقوف، مما ينتجُ معرفة المعاني المتناظرة المتّصلة بالوقوف القرآنية، وسأسُوقُ هنا ثلاثة نماذج – على سبيل التّمثيل لا الحصر – وذلك فيما يلي:

الكلّيّةُ الأولى: وهي ما يمكنُ صياغته كالتالي: (الوقفُ تامٌّ على (كلّا) في جميع القرآن إذا قُدِّرَت ردًّا ونفيًا. فإن قُدرت تنبيهًا بمعنى (ألا)، أو قُدّرَت بمعنى قولك: حَقًّا، لم يُوقف عليها، وَوُقفَ دُونَها، وابتُدِئَ بها). وهي كلّيّة تضمّنها قولُ الدّاني عند آية المعارج: ﴿يُنجِيهِ ۝١٤ كَلَّآ﴾ **[14– 15]** تامّ، أي: لا يُنجِيهِ. قال أبو عمرو: والوقفُ على (كَلَّا) في جميع القرآن إذا قدرت ردًّا ونفيًا. فإن قُدِّرَت تنبيهًا بمعنى (ألا)، أو قُدِّرَت بمعنى قولك: حَقًّا، لم يُوقَف عليها، وَوُقِفَ دُونَهَا، وابتُدِئَ بها"[2].

الكُلّيّة الثّانية: وهي ما يمكنُ صياغته كالتالي:(كلُّ شيءٍ في سُورة الرّحمن مِن ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ فالوقفُ عليه تامّ ما لم يتعلَّق ما قبلَهُ بما بعدَهُ): وهي كلّيّةٌ مستفادةٌ مِن قولِ الدّاني عند آية الرحمن:"﴿وَعَبۡقَرِيّٖ حِسَانٖ﴾ تامٌّ. كذلك كُلُّ شَيءٍ في هذه السُّورة مِن ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ تامٌّ ما لم يَتَعلَّق مَا قَبلَهُ بما بَعدهُ"[3].

الكلّيّة الثّالثة: وهي ما يمكن صياغته كالتالي: (الوقفُ على كلّ آخر قصّة – أو عند انقضاء القصص– وقفٌ تامٌّ): وهي كلّيّة مُستفادة ممّا ذكر الدّاني في مطلع حديثه عن الوقف التامّ، وذلك قوله:" اعلم أنّ الوقف التامّ هو الذي يحسُنُ القطعُ عليه والابتداءُ بما بعدهُ، لأنّهُ لا يتعلّقُ بشيءٍ ممّا بعدَهُ، وذلك عند تمام القصص وانقضائهنّ..."[4].

---

[1] تفسير القرآن الكريم – أصوله وضوابطه– للدكتور علي بن سليمان العبيد، ص 120.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 222، وينظر: ص 232.

[3] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 210.

[4] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 08، وينظر: ص 208.

ومن تطبيقات هذه الكُلّيّة ما يلي:

1- وفي سورة العنكبوت يقول:﴿ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ﴾[29] كافٍ، ومثلُهُ ﴿ بِمَن فِيهَا ﴾ والتَّامّ الآية. وكذلك أواخرُ القصص فيها"[1].

2- وقال عند صورة ص:﴿ كَٱلْفُجَّارِ ﴾[28] تامّ، ومثله:﴿ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[29] وكذلك أواخر القصص فيها"[2].

هذا وإنّ الذي ذكرتُهُ من الكلّيات قد ذكرهُ جموع من علماء الوقف والابتداء في مصنّفاتهم، وآخرون من أخل التفسير في مواضع من تفاسيرهم، وربّما عبّر عنها بعض العلماء والدّارسين بالقواعد المتعلّقة بالوقف والابتداء.

هذا ما تيسّر لي جمعهُ مما هو جارٍ على شرط هذه الورقة العلميّة، ويمكنُ توسيع البحث وإثراؤُهُ بما يتجاوزُ الأفكار العلميّة المطروحة كَمًّا وكيفًا.

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 159.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، ص 178.

خاتمة

بعد هذه الرّحلة العلميّة والمحاولة المتواضعة في استجلاء ملامح اعتبار أصول التّفسير عند الدّاني في كتابه (المكتفى في الوقف والابدا)، يمكن تسجيلُ جملة من النّتائج المتوصّل إليها والتّوصيات التي تَكمُلُ بها الفائدةُ، وتُرجَى بها العائدة، وهي فيما يلي:

أوّلاً: النّتائج:

1- شَارَكَتِ الورقةُ العلميّةُ في إبراز الإمام الدّاني شخصيّةً علميّةً لها درايتُهَا بالتّفسير ومعاني القرآن الكريم، اعتمادًا على شهادات العُلماء والمترجمين لَهُ، واستنادًا إلى واقع كتابه:(المكتفى) ومُعطياته العِلميّة.

2- سَجَّلَ البَحثُ حُضُورَ أُصُول التّفسير وقواعده عند الدّاني في كتابه: (المكتفى) حُضُورًا لهُ أثرُهُ في الحكم على الوقُوف والاختيار في ذلك، مؤكّدًا تَعلُّقَ التّفسير بوُقُوفِ القُرآن تَعَلُّقًا مَعنَويًّا دقيقًا.

3- أفادَ البحثُ بأنّ أصول التّفسير المعتَبَرة في كتاب الدّاني دائرةٌ على ثلاثة أنواعٍ – غالبًا–:

أوّلها: أصول التّفسير المتعلّقة بنُزُول القرآن. **وثانيها:** أصول التّفسير المتعلقة بالحديث النّبويّ وأقوال الصّحابة والتّابعين. **وثالثها:** أصول التّفسير المتعلّقة بإعراب القرآن ومراجع الضّمير فيه وأسلوبه.

وهي مفصّلة على النّحو الآتي:

الأصل الأوّل: اعتبارُ سببِ نزول الآية.

الأصل الثّاني: اعتبارُ نُزُولِ الآيات دفعةً واحدةً.

الأصل الثّالث: اعتبارُ اختلافِ القراءات القرآنية.

الأصل الرّابع: اعتبارُ حديثِ رسول الله ﷺ في التّفسير.

الأصل الخامس: اعتبارُ أقوالِ الصّحابة في التّفسير.

الأصل السّادس:اعتبارُ أقوالِ التّابعين في التّفسير.

الأصل السّابع: اعتبارُ التّقاديرِ الإعرابية.

الأصل الثّامن: اعتبارُ مراجعِ الضّمائر والاختلاف فيه.

الأصل التّاسع: اعتبارُ الكلّياتِ اللّفظيّة والأسلوبيّة.

4- لم تكن أصول التّفسير في كتاب الدّاني ظاهرة الحضور، ولم يكن الدّاني ينصُّ عليها أو يُصرّحُ بإعمالها، لذا كان اعتبارُها عندهُ اعتبارًا خفيًّا – في الغالب – غير ظاهر، لا يُتَلمَّسُ بقراءة عجلى،

بل يحتاجُ إلى إعمال الفكر، وقراءة فحصٍ لنصوص الدّاني، خاصة في مواضع الوقفين التّام والكافي، مع استحضار أصول التّفسير وصياغاتها عند علماء القرآن والتّفسير.

5- لاحظ البحثُ في كتاب (المكتفى) حرص الإمام الدّاني على الإسناد وهو يَسُوقُ الأحاديث النّبويّة الخادمة لدَرسِ الوُقُوف ومُتعلّقاته، وكذا عند سوقه أقاويل الصّحابة والتّابعين – في مواضع معتبرة- ، بغضّ النّظرِ عن علل تلك الأسانيد- وصنيعُ الدّاني هذا إنّما هو تطبيقٌ وتنفيذٌ لما وَعَدَ به في مُقدّمَتِهِ.

6- يميلُ الباحث بعد هذه الدّراسة إلى أنّ تعليل الوقوف عند الدّاني – خاصّة التّام والكافي- إنّما هي عمليّة لَصيقةٌ بالعمليّة التّفسيريّة المؤسَّسَة على أُصولها المعروفة لدى المفسّرين وجماهير العلماء واللّغويّين، وهو تأسيسُ يحسِبُ الباحثُ أنّ الدّاني قَصَدَهُ في مُقدّمته بقوله: " اقتضبتُهُ من أقاويل المفسّرين..." .

7- تفيدُ الورقة البحثية بأنّ الدّاني كان يسمّي بعض المفسّرين الذين ينقلُ عنهم ويستقي من تآليفهم، كيحي بن سلام، وأبي جعفر النّحّاس، والفرّاء، والأخفش، وابن مجاهد أحمد بن موسى، وابن الأنباريّ، وابن قُتيبة الدّينوريّ وغيرهم، وكثيرًا ما ينقلُ عن شيخه المفسِّرِ المقرِئ الفقيه ابن أبي زمنين المرّي الإلبيريّ بقوله: "حدّثنا مُحَمَّد بن عبد الله...". ولعلّ هؤلاء هو المقصودون ابتداءً في قول الدّاني في مقدّمة المكتفى:" اقتضبتُهُ من أقاويل المفسّرين، ومِن كُتُب القرّاء والنّحويّين".

ثانيًا: التّوصيات: وتتميمًا للفائدة، وإثراءً للفكرة الحثيّة:

8- أوصي طلبة العلم والباحثين المتخصّصين بمواصلة البحث في جهود الإمام الدّاني العلميّة خاصّة المتعلّقة بالتّفسير وفنونه وأصوله وذلك في جميع كتبه ورسائله، خاصّة وقد ذُكرت لَهُ رسائل في تناول آيات، وما يختصّ بها قراءةً وتأويلاً، وربّما تضمّنت أشياء تفيدُ في أصول التّفسير واعتبارها عند الدّاني بمادّةٍ علميّة مُتَميّزة كَمًّا وكَيفًا وأثرًا.

9- يوصي البحثُ باستكتابٍ ممتاز أو عقد ملتقى دوليّ في موضوع: (التّميّز والإبداع في مؤلّفات الإمام أبي عمرو الدّاني وأثر ذلك في علوم القرآن الكريم وقراءاته وتفسيره)، على أن يُستَجلى ذلك في الجانبين المنهجيّ والمضمونيّ.

فهرس المصادر والمراجع

1- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1 (1432 هـ/ 2011م).

2- أثر القراءات في الوقف والابتداء – دراسة نظرية تطبيقية ، تأليف محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطيّ، تقديم أ. د. مُحَمَّد بن سريع السريع ود. خالد بن مُحَمَّد العِلمي، دار التدميرية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1 (1434 هـ/ 2013م).

3- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للإمام أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان البُستي، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسيّ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 (1408 هـ /1988 م).

4- اختلاف مرجع الضمير وأثرهُ ف تنوّع الوقف والابتداء، إعداد الدكتور هادي حسين عبد الله فرج، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا- جامعة الأزهر، العدد السابع: (1442 هـ/ 2022م).

5- اختيارات الإمام أبي عمرو الدّاني في علم القراءات، إعداد الطالب كامل بن سعود بن مطيران الجعفريّ العُنَزيّ، إشراف فضيلة الدكتور فيصل بن جميل بن حسن الغزّاويّ، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، قسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى (العام الجامعيّ: 1433 هـ/ 1434م)، ص 109 (متوفّرة على الشابكة).

6- الاستيعاب في بيان الأسباب، تأليف سليم بن عيد الهلالي ومُحَمَّد بن موسى آل نصر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام- المملكة العربية السعودية، ط1 (1425 هـ).

7- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15 (2002م) .

8- البحر المحيط، لأثير الدين أبي حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي الغرناطيّ الأندلسيّ، حقق هذا الجزء ماهر حبّوش، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1 (1436 هـ/ 2015م).

9- البيان في عدّ آي القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث – الكويت، ط1 (1414هـ/ 1994م).

10- التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني الأندلسي، دراسة وتحقيق

الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1 (1421 هـ/ 2000م).

11- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1 (1419هـ/ 1998م).

12- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم مُحَمَّد بن أحمد ابن جزي الكلبي ، حققه الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط1 (1416 هـ).

13- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن فتوح بن عبد الله الحَمِيدي، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، (1966 م).

14- الدّاني مفسّرًا من خلال كتابه: المكتفى في الوقف والابتدا، للدكتور السالم مُحَمَّد محمود، بحثٌ منشور في المجلة العلمية لكلية الآداب بجامعة أسيوط، عدد 17، (يوليو 2004) .

15- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، حققه مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3 (1405 هـ / 1985 م).

16- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن مُحَمَّد بن عمر مخلوف، علق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 (1424 هـ / 2003 م).

17- صفحات في علوم القراءات، للدكتور عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1 (1415 هـ).

18- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2 (1374 هـ/ 1955 م).

19- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تأليف شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتَميّ، راجعه وأشرف على تحقيقه أبو عبد الله مصطفى بن العدويّ، خرج أحاديثه الشحات أحمد الطحان، حقق نصوصه وعلق عليه عادل شوشة، مكتبة فياض للتجارة والتوزيع، المنصور- مصر، ط1 (1429 هـ/ 2008م).

20- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداوودي دار الكتب العلمية – بيروت.

21- علم أصول التّفسير محاولة في البناء، للدكتور مولاي عمر حمّاد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1 (1431هـ/ 2010م).

22- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف ابن الجزري،

مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.

23– المحرر في أسباب نزول القرآن (من خلال الكتب التسعة) تأليف الدكتور خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي للطباعة والنشر والتوزيع، الدمام– المملكة العربية السعودية، ط1 (1427 هـ).

24– مشكل إعراب القرآن، لأبي مُحَمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيرواني، حققه حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت، ط2 (1405 هـ).

25– معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الدّاني (444 هـ) إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود، تأليف الدكتور عبد الهادي حميتو، نشر الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، آسفي– المغرب، ط1 (1421 هـ/ 2000م)..

26– معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1 (1417 هـ/ 1997م).

27– المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الدّاني عثمان بن سعيد بن عثمان، حقق نصه وعلّق حواشيه الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1 (1422 هـ/ 2001م).

28– الموافقات، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن مُحَمَّد اللخمي الشاطبي، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط1(1417هـ/ 1997م).